دراسة مسحية حول:

تحليل نتائج آثار العدوان على قطاع غزة في مايو 2021 على المنشآت الاقتصادية

أكتوبر 2021

المحتويات

أولاً: وصف خصاص العينة 3

1. التوزيع الجغرافي للمنشآت 3
2. حجم رأس المال قبل العدوان حسب القطاع 4
3. الأسواق التي تعتمد عليها المنشآت في تسويق منتجاتها 4

ثانياً: حجم وطبيعة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية 4

1. طبيعة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية نتيجة العدوان: 4
2. قيمة الأضرار التي لحقت بالمنشآت 6
3. تأثير الأضرار الناجمة عن العدوان على العمالة 7

ثالثا: العودة للعمل 8

1. الرغبة بالاستمرار في العمل في نفس النشاط: 8
2. مدى استئناف العمل فعلياً، والطاقة الانتاجية: 8
3. مصادر تمويل تكاليف العودة للعمل 9
4. أسباب عدم استئناف العمل في المنشآت 10

رابعاً: أولويات التدخلات المطلوبة للعودة الى العمل 10

إعداد الدراسة[1]:
د. سيف الدين عودة – رئيس قسم السياسة النقدية بسلطة النقد الفلسطينية

د. وائل الداية – كلية العلوم الاقتصادية والادارية بالجامعة الاسلامية -غزة

مقدمة:

شنت قوات الاحتلال الصهيوني عدواناً سافراً على قطاع غزة في العاشر من مايو 2021، استمر لمدة أحد عشر يوماً، طال مختلف نواحي الحياة في القطاع، قد ركز الاحتلال قصفه على البنية التحتية بدرجةٍ كبيرة، وطالت الاعتداءات العديد من المنشآت الاقتصادية في مختلف المجالات، حيث أسفرت نتائج هذا العدوان عن أكثر من 250 شهيد و2000 جريح، بينما بلغت الأضرار المادية ما يقرب من نصف مليار دولار، 30% منها خسائر لحقت بالمنشآت الاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة المسحية الى استطلاع آراء عينة من المنشآت الاقتصادية في ثلاث قطاعات اساسية وهي: التجارة والصناعة، والخدمات، حول طبيعة الأضرار والخسائر التي لحقت بهم، ومدى قدرتهم على العودة للنشاط الانتاجي، والأولويات اللازمة لذلك. وبلغ حجم العينة 320 منشآة موزعة على القطاعات الثلاثة، وهذه الدراسة تعتبر ملحق بنتائج الدراسة السابقة عن تأثير جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة. وفيما نتائج هذا المسح.

أولاً: وصف خصائص العينة

1. التوزيع الجغرافي للمنشآت:

أظهرت النتائج أن 52.8% من منشآت العينة تتركز في محافظة غزة، ويليها محافظة شمال غزة بنسبة 29.1%، ثم محافظة خانيونس بنسبة 6.9%، و5.6% لكلٍ من محافظتي رفح والوسطى. أما توزيع المنشآت حسب القطاعات فقد توزعت بنسبة 50.6% في القطاع التجاري، و35% في القطاع الصناعي، و14.4% في القطاع التجاري.

شكل (1): التوزيع الجغرافي للمنشآت

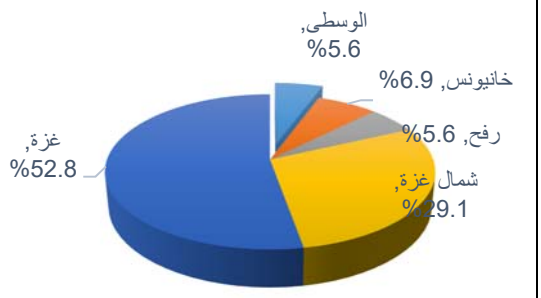

شكل (2): توزيع المنشآت حسب القطاع

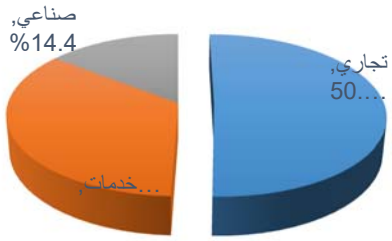

الجدول التالي يوضح الاهمية النسبية من حيث تركز الصناعات في المحافظات المختلفة، حيث يلاحظ أن محافظة غزة تستحوذ على 61.6% من المنشآت الخدماتية، و63% من المنشآت الصناعية، و43.8% من المنشآت التجارية.

[1] هذه الدراسة عبارة عن ملحق لدراسة مسحية شمولية بعنوان (تأثير جائحة كورونا على المنشآت الصناعية في قطاع غزة: مارس2020-مارس2021) نفذت لصالح الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بتمويل من UNDP.

جدول (1): توزيع المنشآت حسب المحافظة وحسب القطاعات (نسبة مئوية)

القطاع الصناعي	شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح	الاجمالي	نسبة المنشآت حسب القطاع
القطاع التجاري	32.1	43.8	6.8	9.9	7.4	100	50.6
القطاع الصناعي	32.6	63	2.2	0	2.2	100	14.4
قطاع الخدمات	23.2	61.6	5.4	5.4	4.5	100	35
نسبة المنشآت حسب المحافظة	**29.1**	**52.8**	**5.6**	**6.9**	**5.6**	**100**	**100**

2. حجم رأس المال قبل العدوان حسب القطاع:

جدول (2): المؤشرات الاحصائية الوصفية لراس المال في المنشآت حسب القطاعات

sector	N	Mean	Median	Minimum	Maximum
تجاري	150	408,807	35,000	1,000	10,000,000
خدمات	102	142,080	20,000	2,000	5,000,000
صناعي	43	340,372	100,000	2,000	2,250,000
Total	295	306,607	35,000	1,000	10,000,000

3. الأسواق التي تعتمد عليها المنشآت في تسويق منتجاتها:

أظهرت النتائج أن 98.1% من المنشآت في العينة تعتمد على التسويق في قطاع غزة، بينما بلغت نسبة المنشآت التي تعتمد على التسويق في الضفة الغربية 1.9% فقط.

في حين بلغت نسبة المنشآت التي تعتمد على التصدير الخارجي لمنتجاتها 2.5%، أما المنشآت التي تعتمد على السوق الاسرائيلي فقد بلغت 1.3% من المنشآت.

شكل (3): الأهمية النسبية للأسواق التي يعتمد عليها في تصريف المنتجات

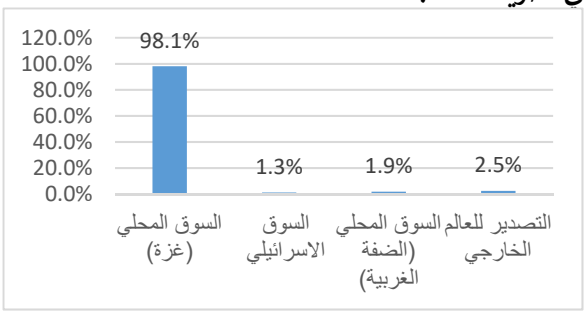

ويعزى ذلك الى القيود والحصار المشدد المفروض على قطاع غزة وبالتالي محدودية قدرة المنشآت في القطاعات الصناعية المختلفة الاعتماد على قنوات التصدير لتصريف منتجاتها، أو حتى التسويق في سوق الضفة الغربية، وهذا يعتبر أحد المعوقات الرئيسية التي تواجه مختلف المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة.

ثانياً: حجم وطبيعة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية

1. طبيعة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية نتيجة العدوان:

تعرضت مختلف المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة لأضرار متباينة خلال العدوان، طالت الانشاءات والبنية التحتية، والمعدات وخطوط الانتاج، والاثاث والاجهزة والمواد الخام والبضائع المخزنة. والجدول التالي يوضح طبيعة هذه الأضرار حسب القطاعات المختلفة:

جدول (3): توزيع المنشآت حسب نوع الأضرار التي حدثت وحسب القطاع الاقتصادي

الأضرار حسب القطاع	القطاع التجاري				القطاع الصناعي				قطاع الخدمات			
	جزئي	جزئي بليغ	كلي	لا يوجد	جزئي	جزئي بليغ	كلي	لا يوجد	جزئي	جزئي بليغ	كلي	لا يوجد
الانشاءات والبنية التحتية	80.2	0	17.9	1.9	58.7	10.9	30.4	0	67.0	0	28.6	4.5
المعدات وخطوط الانتاج	25.9	16.0	13.0	45	58.7	32.6	8.7	0	16.1	7.1	18.8	58.1
الاثاث والاجهزة المكتبية	35.8	7.4	24.7	32.1	43.5	6.5	28.3	21.8	35.7	11.6	33.0	19.7
المواد الخام والبضاعة والمنتجات	36.4	22.8	30.2	10.5	23.9	30.4	15.2	30.4	16.1	3.6	10.7	69.7

يلاحظ من الجدول ما يلي:

- تعتبر المنشآت الصناعية الاكثر تضرراً مقارنةً بالمنشآت التجارية والخدمية.
- على مستوى الأضرار في الانشاءات والبنية التحتية، جميع المنشآت الصناعية تعرضت لأضرار متباينة منها 41.3% تعرضت لأضرار ما بين بليغة وضرر كلي، مقارنةً مع 98.1% من المنشآت التجارية تعرضت لأضرار منها 17.9% تعرضت لأضرار بليغة وكلية، و95.5% من المنشآت الخدمية تعرضت لأضرار منها 28.6% تعرضت لأضرار بليغة وكلية.
- على مستوى الأضرار في المعدات وخطوط الانتاج، جميع المنشآت الصناعية تعرضت لأضرار متباينة منها 41.3% تعرضت لأضرار ما بين بليغة وضرر كلي، مقارنةً مع 55% من المنشآت التجارية تعرضت لأضرار منها 29.0% ضرر بليغ وكلي، و41.9% من المنشآت الخدمية تعرضت لأضرار منها 25.9% تعرضت لأضرار بليغة وكلية.
- على مستوى الأضرار في الاثاث والأجهزة المكتبية، فقد كانت المنشآت الخدمية الأكثر تعرضاً للأضرار، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته 80.3% من المنشآت تعرضت لأضرار متباينة منها 44.6% تراوحت أضرارها ما بين بليغة وضرر كلي، مقارنةً مع 78.3% من المنشآت الصناعية تعرضت لأضرار متباينة منها 34.8% ما بين بليغة وضرر كلي، و67.9% من المنشآت التجارية تعرضت لأضرار منها 32.1% في القطاع التجاري.
- على مستوى الأضرار في المواد الخام والبضائع والمنتجات، فقد كانت المنشآت التجارية الأكثر تعرضاً للأضرار، حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته 89.5% من المنشآت التجارية تعرضت لأضرار متباينة منها 53.0% تراوحت أضرارها ما بين بليغة وضرر كلي، مقارنةً مع 69.6% من المنشآت الصناعية تعرضت لأضرار متباينة منها 45.6% ما بين بليغة وضرر كلي، و30.3% من المنشآت الخدمية تعرضت لأضرار منها 14.3% ضرر بليغ وكلي.

2. قيمة الأضرار التي لحقت بالمنشآت:

الجدول التالي يوضح توزيع المنشآت حسب قيمة الأضرار التي لحقت بها وحسب القطاع الذي تنتمي اليه.

جدول (4): توزيع المنشآت حسب قيمة الأضرار التي لحقت بها وحسب القطاع

قيمة الأضرار بالدولار	تجاري	خدمات	صناعي	الاجمالي
10 آلاف دولار فأقل	58.2%	62.6%	11.4%	53.1%
20000-10001	10.8%	9.3%	25.0%	12.3%
40000-20001	5.7%	14.0%	15.9%	10.0%
60000-40001	6.3%	4.7%	11.4%	6.5%
80000-60001	3.8%	0.9%	4.5%	2.9%
100000-80001	3.2%	1.9%	4.5%	2.9%
250000-100001	5.7%	5.6%	6.8%	5.8%
250 ألف دولار فأعلى	6.3%	0.9%	20.5%	6.5%
الاجمالي	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**	**100.0%**

يلاحظ من الجدول اعلاه ما يلي:

- بشكلٍ عام 53.1% من المنشآت كانت قيمة الأضرار التي لحقت بها حوالي 10 الاف دولار فأقل. مقارنةً بحوالي 12.3% تراوحت اضرارها ما بين 10 الاف و20 ألف دولار. بينما بلغت نسبة المنشآت التي تجاوزت اضرارها 250 ألف دولار حوالي 6.5% من المنشآت.
- يلاحظ ان 62.6% من المنشآت الخدمية، و58.2% من المنشآت التجارية، و11.4% من المنشآت الصناعية كانت اضرارها 10 ألف دولار فأقل.
- يلاحظ أن 25% من المنشآت الصناعية، و10.8% من المنشآت التجارية، و9.3% من المنشآت الخدمية تراوحت اضرارها ما بين 10 الاف و20 ألف دولار.
- يلاحظ أنن 6.8% من المنشآت الصناعية تراوحت اضرارها ما بين 100 ألف الى 250 ألف دولار، مقارنةً مع 5.7% في القطاع التجاري، و5.6% في قطاع الخدمات.
- يلاحظ أن 20.5% من المنشآت الصناعية تجاوزت اضرارها 250 ألف دولار، مقارنةً مع 6.3% في القطاع التجاري، و0.9% في قطاع الخدمات.

مما سبق يلاحظ أن المنشآت الاقتصادية بمختلف اصنافها تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة للعدوان، وهي ليست المرة الاولى التي تتعرض فيها لمثل هذه الأضرار، بل تكررت في السنوات السابقة خلال الحروب المختلفة التي نفذها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة. فقد أظهرت النتائج ان 33.4% من المنشآت سبق وان تعرضت لأضرار خلال الاعتداءات السابقة مقارنةً مع 66.6% من المنشآت لم يسبق ان تعرضت لأضرار.

مما سبق يلاحظ أن المنشآت الاقتصادية بمختلف اصنافها تعرضت لأضرار كبيرة نتيجة للعدوان، وهي ليست المرة الاولى التي تتعرض فيها لمثل هذه الأضرار، بل تكررت في السنوات السابقة خلال الحروب المختلفة التي نفذها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة. فقد أظهرت النتائج ان 33.4% من المنشآت سبق وان تعرضت لأضرار خلال الاعتداءات السابقة مقارنةً مع 66.6% من المنشآت لم يسبق ان تعرضت لأضرار.

كما يلاحظ من الجدول ان 20% من منشآت العينة سبق وأن تعرضت لأضرار في الحرب عام 2014، و4.7% منها تعرض لأضرار سابقة في حرب عام 2008.

جدول (5): تكرار الاعتداءات على المنشآت

سنوات التعرض للاعتداءات	عدد المنشآت	النسبة %
2008	15	4.7
2012	2	0.6
2014	64	20.0
2016	1	0.3
2018	6	1.9
2019	4	1.3
2008+2012	1	0.3
2008+2014	8	2.5
2012+2014	1	0.3
2008+2012+2014	4	1.3
2008+2014+2021	1	0.3
Total	107	33.4
لم تتعرض سابقاً لأضرار	213	66.6
اجمالي المنشآت	**320**	**100.0**

3. تأثير الأضرار الناجمة عن العدوان على العمالة

أظهرت النتائج أن ان الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية نتيجةً للعدوان الاخير في مايو 2021 أثر بشكل واضح على العمالة في هذه المنشآت، حيث انخفض متوسط عدد العاملين في المنشآت الصناعية من 10.7 عامل في المنشأة الى 3.7 عامل.

شكل (4): متوسط عدد العاملين في المنشآة حسب القطاع قبل وبعد الأضرار

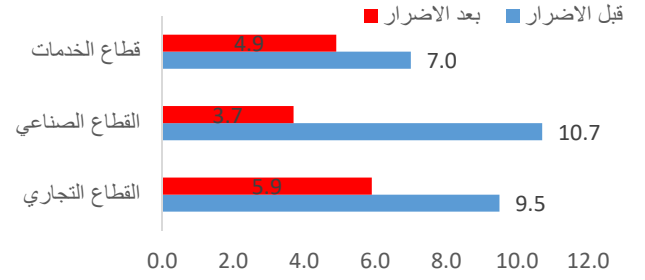

بينما انخفض المتوسط في المنشآت التجارية من 9.5 عامل الى 5.9 عامل في المنشآة الواحدة. أما في المنشآت الخدمية فقد انخفض المتوسط من 7 عمال الى 4.9 عامل في المنشآة الواحدة.

علماً بأن اجمالي عدد العاملين في منشآت العينة قبل الأضرار بلغ 2763 عامل وانخفض الى 1632 عامل بعض تعرض المنشآت لأضرار، أي ان نسبة الانخفاض في عدد العاملين بلغت 40.9% بعد الأضرار مقارنةً مع ما قبلها، وهي نسبة تعتبر مرتفعةً جداً وتشير الى مدى تأثر العمالة بحدة الأضرار التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية.

ثالثا: العودة للعمل

الجدول التالي يوضح نتائج مدى قدرة المنشآت على العودة لنشاطها الاقتصادي. وفيما يلي تفصيل النتائج:

جدول (6): نتائج مدى قدرة المنشآت على العودة لنشاطها الانتاجي

السؤال	القطاع الصناعي		القطاع التجاري		قطاع الخدمات	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
هل ترغب بالاستمرار بالعمل في نفس المجال ؟	97.8	0	98.1	1.2	95.5	0
هل استأنفت العمل ؟	56.5	41.3	76.5	22.8	74.1	20.5
ما هي نسبة الطاقة الانتاجية الحالية مقارنةً بما قبل الحرب ؟	17.3		29.1		40.0	
هل استأنفت نفس النشاط الاقتصادي السابق ؟	47.8	10.9	75.9	0.6	75.0	0
هل استأنفت العمل في نفس المكان السابق ؟	52.2	6.5	66.0	10.5	55.4	21.4

1. الرغبة بالاستمرار في العمل في نفس النشاط:

شكل (5): توزيع المنشآت حول مدى الرغبة بالاستمرار في نفس مجال العمل

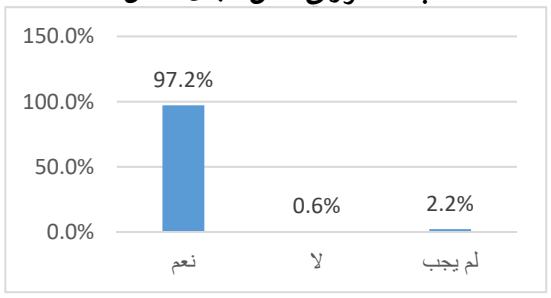

شكل (6): توزيع المنشآت حسب عودتها للعمل

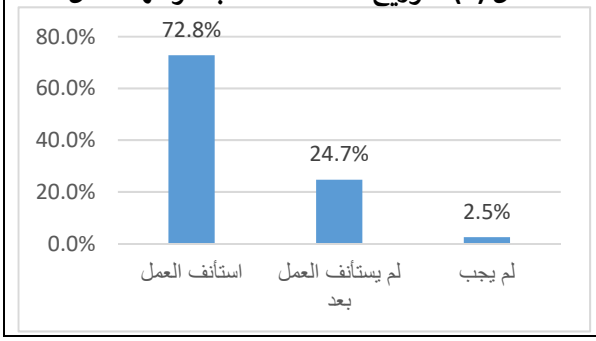

في اطار تحليل مدى الدافعية والرغبة لدى اصحاب المنشآت للعودة الى العمل في نفس المجالات التي كانوا يعملون فيها فقد اظهرت النتائج أن 97.2% منهم أكد على رغبته في العودة للعمل مجدداً بعد العدوان والأضرار التي لحقت بهم نتيجة لذلك، وفي نفس مجالات العمل التي كانوا يعملون فيها.

2. مدى استئناف العمل فعلياً، والطاقة الانتاجية:

شكل (7): متوسط نسبة الطاقة الانتاجية الحالية مقارنة بما قبل الحرب

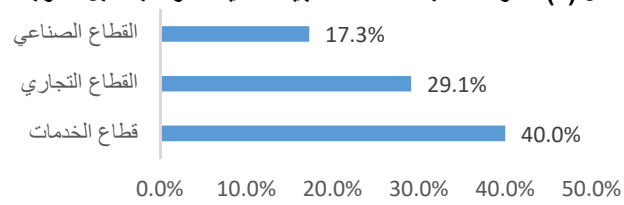

كما اظهرت النتائج ان 72.8% من المنشآت استأنف العمل فعلاً بعد العدوان والأضرار، مقابل 24.7% من المنشآت لم تتمكن بعد من استئناف العمل نتيجةً للأضرار التي لحقت بها. الا انها ليست بنفس طاقتها الانتاجية السابقة قبل الحرب، إذ بلغ متوسط نسبة الطاقة الانتاجية الحالية في المنشآت الصناعية 17.3% فقط مقارنةً بما قبل الحرب.

بينما بلغت النسبة في المنشآت التجارية 29.1%، وفي المنشآت الخدمية 40% وهي الأفضل مقارنةً بالمنشآت الصناعية والتجارية.

كما أظهرت النتائج أن 71.6% من المنشآت التي استأنفت عملها بالفعل بعد الحرب عادت لنفس نشاطها الاقتصادي السابق، بينما 1.9% من المنشآت قامت بممارسة نشاط اقتصادي جديد وليس العودة لنشاطها السابق.

شكل (8): توزيع المنشآت التي استأنفت عملها حسب ما اذا كان في نفس النشاط ام لا

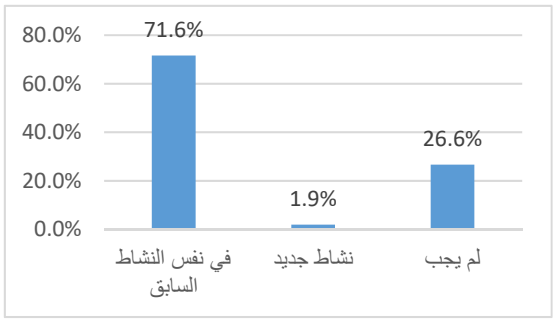

شكل (9): توزيع المنشآت التي استأنفت عملها حسب ما اذا كان في نفس المكان ام لا

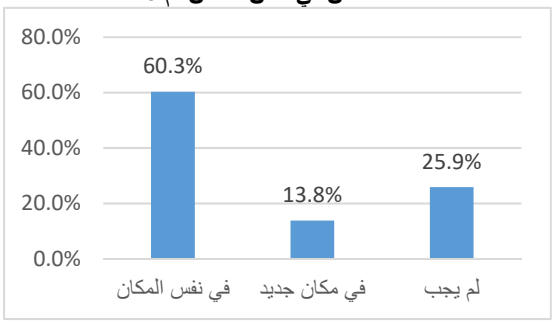

وفيما إذا كان استئناف العمل في نفس المكان ام لا، فقد استأنفت 60.3% من المنشآت عملها في نفس المكان، مقابل 13.8% استأنفت عملها في مكان جديد.

3. مصادر تمويل تكاليف العودة للعمل:

الجدول التالي يوضح مصادر التمويل التي اعتمد عليها اصحاب المنشآت التي اتسأنفت العمل فعلياً.

جدول (7): توزيع المنشآت حسب مصدر تحمل تكاليف العودة للعمل وحسب القطاع (نسبة %)

القطاع	تمويل ذاتي	قرض	مساعدات خارجية	أخرى
القطاع الصناعي	45.7	0	13.0	0
القطاع التجاري	75.3	3.1	0	3.7
قطاع الخدمات	68.8	2.7	0	1.8
نسبة المنشآت بشكل عام	**68.8**	**2.5**	**1.9**	**2.5**

حيث يلاحظ من الجدول ما يلي:

- 68.8% من المنشآت التي استأنفت العمل اعتمدت على تمويل ذاتي، بينما 2.5% من المنشآت اعتمد على القروض، و1.9% من المنشآت حصل على مساعدات خارجية، و2.5% اعتمد على مصادر تمويل أخرى.
- أظهرت النتائج ان المنشآت الصناعية كانت الاكثر حظاً في الحصول على مساعدات خارجية مكنتها من استئناف عملها مقارنةً بالمنشآت الأخرى، حيث تبين أن 13% من المنشآت الصناعية حصل على هذه المساعدات بينما لم تحصل المنشآت التجارية والخدمية على أية مساعدات.
- تمثلت مصادر التمويل الأخرى التي اعتمدت عليها المنشآت في قروض من الشركات الموردة، وديون من الاصدقاء.

4. أسباب عدم استئناف العمل في المنشآت:

الجدول التالي يوضح أسباب عدم استئناف العمل في المنشآت التي لم تستأنف عملها بعد الحرب.

جدول (8): توزيع المنشآت حسب أسباب عدم استئناف العمل وحسب القطاع (نسبة %)

سبب عدم استئناف العمل	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع الخدمات	نسبة المنشآت بشكل عام
عدم الرغبة في استئناف العمل	0	0	0	**0**
الرغبة في تغيير النشاط الاقتصادي الى نشاط آخر	0	0	0	**0**
البحث عن مكان آخر لاستئناف العمل	2.2	4.3	4.5	**4.1**
عدم توفر السيولة النقدية للعودة للعمل	32.6	24.7	13.4	**21.9**
انتظار تدخلات الجهات المانحة	4.3	23.5	12.5	**16.9**
أخرى	0	1.2	0	**1.2**

حيث يلاحظ من الجدول ما يلي:

- السبب الرئيسي لعدم استئناف بعض المنشآت لأعمالها هو عدم توفر السيولة النقدية، فقد عبر 21.9% من المنشآت عن ذلك، وجاء هذا السبب بدرجة أكبر لدى المنشآت الصناعية بنسبة 32.6%، ثم في المنشآت التجارية بنسبة 24.7%، وأخيراً بنسبة 13.4% في المنشآت الخدمية.
- والسبب الثاني هو انتظار تدخلات الجهات المانحة، فقد عبر 16.9% من المنشآت عن ذلك. وجاء هذا السبب بدرجة أكبر لدى المنشآت الخدمية بنسبة 12.5%، ثم في المنشآت التجارية بنسبة 23.5%، وأخيراً بنسبة 4.3% في المنشآت الصناعية.
- ويأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ضئيلة سبب البحث عن مكان آخر لاستئناف العمل بنسبة 4.1% من المنشآت، وأخيراً عبر عدد قليل جداً من المنشآت عن أسباب أخرى بنسبة 1.2% من المنشآت وتمثلت هذه الأسباب في سبب أساسي وهو اغلاق المعابر وعدم انتظامها نظراً لأن تسويق المنتج مخصص للسوق الاسرائيلي.

رابعاً: أولويات التدخلات المطلوبة للعودة الى العمل

الجدول التالي يوضح أسباب عدم أولويات التدخلات المطلوبة لاستئناف المنشآت عملها كما كان قبل الحرب.

جدول (9): الأولويات المطلوبة لاستئناف العمل حسب القطاع مرتبة حسب نسبة التأييد من المنشآت كأولوية أولى من جميع المنشآت (نسبة %)

الترتيب	أولويات التدخلات المطلوبة لاستئناف العمل كما كان قبل الحرب	نسبة المنشآت بشكل عام	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع الخدمات
1	**مساعدات نقدية**	**97.2**	97.8	96.3	98.2
2	**توفير بضاعة**	**49.1**	39.1	48.1	54.5
3	**توفير مواد خام**	**41.6**	23.9	38.3	53.6

4	**اعمار البنية التحتية**	**35.6**	47.8	36.4	29.5
5	**توريد اجهزة مكتبية**	**34.4**	65.2	29	29.5
6	**اعمار الأبنية**	**33.1**	43.5	30.2	33
7	**توريد اثاث**	**31.3**	65.2	25.3	25.9
8	**توريد ماكينات جديدة**	**28.8**	21.7	29	31.3
9	**توفير ايدي عاملة مدفوعة الاجر**	**25.9**	13	26.5	30.4
10	**صيانة الآلات وخطوط الانتاج**	**15.9**	8.7	16	18.8
11	**قروض ميسرة**	**14.4**	23.9	9.9	17
12	**ازالة الركام**	**9.4**	17.4	8.6	7.1
13	**أخرى**	1.9	0	2.5	1.8

حيث يلاحظ من الجدول ما يلي:

- جاء بند المساعدات النقدية في المرتبة الأولى بنسبة تأييد 97.2% كأولوية أولى متفق عليها من جميع المنشآت في القطاعات الثلاثة (الصناعي، والتجاري، والخدمات).
- احتل بند توفير البضاعة الأولوية الثانية بنسبة تأييد 49.1% من المنشآت، مع ملاحظة وجود تباين في هذه الاولية حسب القطاع، حيث أنها جاءت في الترتيب السادس في القطاع الصناعي، بينما جاءت كأولوية ثانية في قطاعي التجارة والخدمات.
- احتل بند توفير مواد خام الترتيب الثالث في الاولويات بنسبة تأييد 41.6% من المنشآت بشكلٍ عام، مع تباين في ترتيبها حسب القطاع، وقد جاءت هذه الأولية في الترتيب السابع في المنشآت الصناعية بنسبة تأييد 41.6%، بينما جاءت في الترتيب الثالث لكل من المنشآت التجارية والخدمية.
- احتل بند اعمار البنية التحتية الترتيب الرابع في الاولويات بنسبة تأييد 35.6% من المنشآت بشكلٍ عام، مع التوافق في ترتيبها كأولية رابعة في مختلف المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية.
- احتل بند توريد أجهزة مكتبية الترتيب الخامس في الأولويات بنسبة تأييد 34.4% من المنشآت بشكلٍ عام، مع تباين في ترتيبها حسب القطاع، وقد جاءت هذه الأولية في الترتيب الخامس في كل من المنشآت الخدمية والتجارية، وفي الترتيب السادس في المنشآت الصناعية.